

# الأرشيات والمدن الكبرى

تحرير: م. ف. روبرتس

ترجمة: عثمان مصطفى عثمان

## القاهرة: أرشياتها وتاريخها

رءوف عباس

تعتبر القاهرة من أكبر عشر مدن كبرى فى العالم، ويعكس تاريخها وتطورها - عبر قرون عشرة - تاريخ مصر كلها وعملية بناء الدولة الحديثة التى كان محمد علي أبرز من أطلق شرارتها الأولى، وتحتوى أرشيات القاهرة على وثائق وسجلات المدينة التى ترجع إلى العقود المبكرة من القرن السادس عشر.

وتقدم هذه الورقة استعراضاً عاماً للتطور المتروبولي للقاهرة، ووصفاً لأرشياتها ولمجموعات الوثائق المتعلقة بتطور العاصمة المصرية.

## القاهرة العاصمة

### التطور التاريخي

تقع القاهرة بوصفها متروبول في موقع متميز يمثل نقطة الالتقاء بين مصر العليا ومصر السفلى، وقد كان هذا الموقع هو الموقع المفضل الذى تأسست فيه معظم العواصم المصرية: منف، وهليوبوليس (عين شمس)، وبابلون "عواصم مصر القديمة"، والفسطاط والعسكر والقطائع "عواصم مصر تحت الحكم الإسلامى"، وكانت تلك هى أسلاف القاهرة

التي أسسها الفاطميون عام 969 م، وبينما كانت العواصم المصرية القديمة تقع على الضفة الغربية للنيل، نجد أن الفسطاط - أول مقر وعاصمة للفاتحين العرب - قد تأسست قرب الشاطئ الشرقي للنيل إلى الشمال من بابليون، فقد كان من الأهمية بمكان أن يستطيع العرب الوصول إلى شبه الجزيرة العربية عبر الصحراء الشرقية، وقد تأسس سلفان آخران للقاهرة في نفس الموقع، وهما العسكر والقطائع إلى الشمال من الفسطاط، وإلى الشمال منهما كان تأسيس القاهرة. وتقع الحدود الشرقية للقاهرة وأسلافها على التلال الغربية التي توفر خط دفاع طبيعي، بينما كان حد المدينة الغربي هو قناة القاهرة المعروفة بإسم الخليج<sup>1</sup>.

وكان شق الخليج في العصور الفرعونية، عندما حفرت قناة تصل النيل بالبحر الأحمر، ثم أعيد حفرها على يد الإمبراطور تراجان، إلا أن استخدامها بطل شيئاً فشيئاً، وبعد الفتح العربي في عام 641م وتأسيس الفسطاط، أعيد حفر القناة بعمق جديد إلى الشمال من بابليون، وقد ردمت في القرن الثامن ثم أعيد حفرها في القرن العاشر، ومع نهاية الحكم الفاطمي كانت القناة قد أهملت وانتهت إلى منخفض جنوب شرقى الدلتا، حيث شكّلت بركة صغيرة سميت بركة الحاج "أول محطات طريق الحج إلى مكة"، وبالرغم من اتساع القاهرة الكبير في العصر المملوكي إلا أن شاطئ القناة احتفظا بطابع الضواحي<sup>2</sup>، وقد شيد صلاح الدين مؤسس الدولة الأيوبية قلعة القاهرة، ووّسع أسوار المدينة لتشمل الفسطاط والسلفين الإسلاميين الآخرين للقاهرة<sup>3</sup>.

## القاهرة العثمانية

كانت القاهرة في بداية العصر العثماني في عام 1517 عبارة عن شريط ضيق من الأرض، ممتد بين الفسطاط في الجنوب والريديانية "ضاحية القاهرة العاصمة الفاطمية في الشمال،

<sup>1</sup> جمال حمدان، القاهرة (القاهرة، 1993) 6-14.

<sup>2</sup> D. Behrens-Abouseif, Azbakiyya and its Environs from Azbak to Ismail(1467 -1876) Cairo (1985) 2-4

<sup>3</sup> عن تاريخ القاهرة المبكر انظر A. Reymond, Le (Paris, 1993) J. Abu-Lughod, Cairo: 1001 Cairo years of the City Victorious (Princeton, 1971)' S. Lane-Poole, The Story of Cairo (1902) (M.Clerget, Le Caire: Etude de Geographie Urbain et d'Histoire Economique (Caire, 1934).

وتتحدّر الأراضي التي شُيّدت عليها القاهرة من تلال المقطم - التي تشكل حد المدينة الشرقى - غرباً حتى الشاطئ الشرقى للنيل. وقد تغيّر مجرى النيل عدة مرات في الفترة ما بين الفتح العربى أواسط القرن السابع ونهاية القرن الثامن، تاركاً مساحةً واسعةً مغطاةً بطميه علي شطآنه الشرقية بلغت ما بين 1 إلى 2 كم عرضاً، غربى القاهرة بين الخليج والشاطئ الشرقى للنيل، وقد تحولت هذه الأراضي الغرينية إلى حقول أمدت القاهرة بإحتياجاتها من الفاكهة والخضر، كما استخدمت كمتنزهات بما لها من حدائق وبرك، وقد إجتذبت تلك الأراضي أثرياء القاهرة، فلعبت دور الضاحية، فشادوا بها البيوت المحاطة بالحدائق على الأراضي التي أجزتها لهم الدولة، وكانت البرك في الضاحية الغربية للقاهرة عبارة عن انخفاضات في التربة تملؤها المياه الآتية لها عبر قنوات أو الناتجة عن تسرب ماء النيل أثناء فيضانه، وأحياناً كانت تحفر البرك بمبادرة من أحد رجال الطبقة الحاكمة. وإلي جانب دورها في ترطيب الجو صيفاً وفرت تلك البرك أيضاً فرصاً للهو والتسلية خاصة في المساء، وعندما بدأ أثرياء القاهرة في اتخاذ بيوت خارج كتلة المدينة، فضلوا جوار البرك مثل بركة الفيل، وبركة الأزبكية، وقد نشأت منطقتان سكنيتان للطبقة الأرسقراطية خلال العصر العثماني حول هاتين البركتين<sup>4</sup>.

ولم تجتذب الأرض الغرينية الإمتداد العمراني للقاهرة إلى الغرب بشكل مفاجئ، فلم تشهد المنطقة بين الخليج وبركة الأزبكية الطفرة الكبرى في تمدنها النهائي إلا في فترة متأخرة كثيراً، في بداية القرن الثامن عشر<sup>5</sup>.

وشهد العصر العثماني بعض المشروعات الكبرى في القاهرة، أسهمت في تشكيل وتنظيم بعض أحيائه، غير أن حدود القاهرة لم تستمر في تمددها كما كانت الحال في العصر المملوكي. وقد اتخذت القيادة العسكرية للحملة الفرنسية 1798 - 1801 من الأزبكية مقراً لها، وأدخلت تعديلات إستراتيجية على شكل القاهرة، فقد صدرت الأوامر بنزع أبواب الشوارع، ومد طريق عام عريض يصل مقر القيادة الفرنسية بالخليج. وقد تم إعمار الضاحية

<sup>4</sup> Clerget, Le Caire, vol 1, 194' Abu-Lughod, Caire, 709' N. Hanna, An Urban History of.

.Bulag in the Maluk and Ottoman Periods (Cairo, 1983), 2-4

<sup>5</sup> لمزيد من التفاصيل انظر: Behrens-Abouseif, Azbakiyya, chapter 3.

الغرينية الغربية بشكل مخطط فى القرن التاسع عشر فى عهد كل من محمد على والخديوى إسماعيل.

## تكوّن القاهرة الحديثة

أنشأ محمد على (1805 - 48) سياسة بناء الدولة الحديثة بما يشتمل عليه ذلك من تغيير فى الإقتصاد، وإعادة تنظيم المؤسسات الحكومية، وإدخال التعليم الحديث لخدمة أهداف سياسية طموحة، وقد ظهرت مصر فى عهده كقوة إقليمية تملك جيشاً وأسطولاً قويان وحديثان<sup>6</sup>. وقد أسهم محمد على فى التطور العمرانى الحديث للقاهرة. وكانت الصحة أحد اهتماماته، كما أنها صبغت منجزاته فى تمدين القاهرة بشكل أساسى، فقد أزال الجبانات من الأزبكية، وأزال أكوام القمامة من داخل المنطقة السكنية فى المدينة وما حولها، وملاً البرك، ونظف الشوارع، وأطلق عليها الأسماء وأنارها. كما تم تحديث الطريق الذى بناه الفرنسيون ليصل الأزبكية بالخليج وأصبح مركز التجارة الأوروبية ومقر سكن الموظفين الأوروبيين الذين استقدمهم محمد على، وبدأ فى عام 1837 تنفيذ خطة لتطوير حى الأزبكية؛ لإنشاء حديقة وطنية على الطراز الأوربى، محاطة بالمبانى الجميلة والقنصليات الأجنبية، والمدارس، ومستشفى، وفنادق على الطراز الأوربى.

لقد بدأ الطابع المعمارى للقاهرة فى التغيير ليواكب سياسة محمد على التحديثية؛ فتبنت العمارة الطرز اليونانية والأوروبية والتركية، مستهلاً بذلك فصلاً جديداً فى تطور القاهرة العمرانى<sup>7</sup>.

غير أن التطور العمرانى الجذرى الذى نشأت عنه القاهرة الحديثة كان من وضع الخديوى إسماعيل بعد زيارته للمعرض الدولى Exposition Universelle فى باريس عام 1867، فقد تأثر الخديوى بطابع العاصمة الفرنسية تأثراً شديداً وقرر أن يصبغ القاهرة بالصبغة الأوروبية وقت إفتتاح قناة السويس عام 1869؛ فقد وجهت الدعوة بهذه المناسبة لضيوف من مشاهير أوروبا، وأراد الخديوى للقاهرة أن تبدو لهم أوروبية.

<sup>6</sup> A. L. S. Marsot, Egypt in the reign of Muhammad Ali Cambridge, 1984  
<sup>7</sup> Behrens-Abouseif, Azbakiyya, 71-88

ولم يستطع إسماعيل، ولا جده محمد على، أن يحققوا حلمهم في التحديث في الكتلة العمرانية للقاهرة بطابعها التاريخي التقليدي، وكان السهل الواقع غربى القاهرة بين الخليج والنيل هو الموقع الذى يمكن أن يُخطط فيه لإمتداد عمرانى حديث، فتم مد شارعين ليصلا بين الإمتداد الغربى للقاهرة مع كتلتها العمرانية الأساسية: شارع محمد على الذى يصل بين الأزبكية والقلعة، وشارع عبد العزيز الذى يصل الحى بعابدين، حيث أمر إسماعيل ببناء قصر حديث ليكون مقره الرسمى، كما اخترق شارع آخر أطلق عليه إسم كلوت بك الحى القبطى ليصل بين الأزبكية وباب الحديد، حيث تقع محطة السكك الحديدية الرئيسية، كما شيدت دار أوبرا جديدة على طراز لاسكالا La Scala في ميلان وأمر بصناعة التماثيل لتزيين الميادين العامة<sup>8</sup>.

أما حى "اللق" الواقع إلى جنوب الأزبكية وقد كان قليل العمران تسكنه مجموعات من المهمشين اجتماعياً، موحل، ملئ بأكوام القمامة فقد تحول إلى حى عمرانى حديث، وقد شرع إسماعيل فى تنفيذ خطة للإسمايلية "الإسم الجديد الذى أطلقه علي الحى"، فتم إزالة أكوام القمامة، وملء البرك بالماء وخطت المنطقة على الطراز الأوروبى لتصبح حياً جديداً للطبقة الأرستقراطية بين قصر عابدين والنيل.

وقد امتد حى الإسمايلية بالعمران إلى الغرب ليتصل بشاطئ النيل، كما شرع إسماعيل في الإمتداد بعمران القاهرة ليعبر به النيل إلى شاطئه الغربى، فاتفق مع شركة فرنسية لبناء كوبرى قصر النيل؛ ليصل شاطئ النيل الشرقى بجزيرة الزمالك، كما قامت شركة بريطانية ببناء كوبرى آخر يربط الجزيرة بالشاطئ الغربى، وافتتح الإثنان عام 1871.

وقد كان الخديوى إسماعيل هو أول من شرع فى تعمير النيل الغربى، حيث شاد به قصران، أحدهما فى جزيرة الزمالك والآخر فى الجيزة، ليتلوها قصور أخرى بناها هو وكبار رجال دولته، كما أنشئت فى عهده حديقة للنباتات هى حديقة الأورمان علي شاطئ النيل الغربى فى الجيزة، وقد أنشأ إسماعيل أيضاً ضاحيتين هما: العباسية، إلى الشمال الشرقى للقاهرة، وحلوان، المنتجع الأرستقراطى الذى يتصل بالقاهرة عن طريق خط سكة حديد مخصوص.

<sup>8</sup> Ibid., 89-100

وقد شهد عصر إسماعيل إنجازان مهمان أيضاً بالنسبة للبنية التحتية للقاهرة الحديثة، وهما الإمداد بالماء والغاز، فمنح الإمتياز عام 1865 لشركتين فرنسيتين هما شركة كورديه ووتر كومباني Cordier Water Company وشركة لوبون للغاز Lebon Gas Company (والتي حصلت على امتياز الكهرباء أيضاً في تسعينات القرن التاسع عشر).

ولم تجر بعد إسماعيل إلا جهود قليلة في العمران، باستثناء ردم الخليج ليصبح طريقاً، وقامت بذلك شركة ترامواى القاهرة سنة 1896، وفي عام 1905 أنشأت شركة عقارات بلجيكية ضاحية جديدة هي مصر الجديدة، إلى الشمال الشرقى من القاهرة، وتزامن معها إنشاء مؤسسة بريطانية لضاحية المعادى على بعد أربعة كيلومترات إلى الجنوب من القاهرة<sup>9</sup>.

وقد تميز عمران القاهرة في القرن العشرين بالإمتداد إلى الشمال في الفجالة والظاهر وشبرا، والشمال الشرقى في العباسية ومصر الجديدة والمطرية، ومؤخراً مدينة نصر، وقد بدأ العمران في الشاطئ الغربى للنيل في خمسينات القرن العشرين، وازداد خلال العقود الثلاثة الأخيرة فأعطى بعداً جديداً للقاهرة الكبرى.

## تناقضات التطور

القاهرة العثمانية التي كانت مستطيلاً صغيراً من العمران أصبحت جزءاً مهماً من المدينة الكبرى الحديثة، وقد أصبحت الكتلة العمرانية ذات الطابع الأوروبى التي كان الخديوى إسماعيل وراء نشأتها، والتي امتدت إلى الغرب عابرة النيل، وكذلك شمال القاهرة، أصبحت عنصر جذب للتطورات العمرانية.

وقد عانت أحياء القاهرة القديمة حتى خمسينات القرن العشرين من الخدمات الأساسية، مثل إمدادات الماء العذب، والكهرباء، والصرف الصحى، وانتقل أثرياء التجار وعلية القوم من المدينة القديمة إلى الغرب أو الشمال الشرقى حيث تقع الأحياء الحديثة، وأصبح شارع الخليج هو الحد غير المرئى بين مدينتين مختلفتين، القديمة والحديثة، وبينما كانت أحياء القاهرة القديمة مركزاً للصناعات التقليدية والمحال التجارية القديمة التي تتجر في الأقمشة

<sup>9</sup> أ. زكى، القاهرة (القاهرة، 19143) 177 – 192.

والعطارة والصناعات المعدنية والسلع الأخرى التي يحتاجها أفراد الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة والطبقات الفقيرة، أصبحت الأحياء الحديثة مراكز للأعمال والبنوك وشركات التأمين والتجارة، وتجارة الأسهم، والفنادق، والمتاجر الكبيرة والمطاعم الفاخرة، والمسارح، والسينمات، وأماكن التسلية<sup>10</sup>.

ويعكس التركيب الديموجرافي للقاهرة التناقض بين أحيائها القديمة والجديدة، التقليدية والحديثة، وتقع الأحياء الفقيرة في ضواحي المدينة الشرقية والشمالية والجنوبية، وتحتوي على أعلى كثافة سكانية، في شبرا وبولاق وإمبابة، يسكنها العمال والصناع وتجار التجزئة وصغار موظفي الحكومة، وتقطن الطبقة البرجوازية الأحياء الحديثة بين القاهرة القديمة، والضفة الغربية للنيل، مثل الأزبكية وباب اللوق، وجاردن سيتي، والزمالك، والروضة، والدقي، والعجوزة، والمهندسين، والمعادي، ومصر الجديدة، ومدينة نصر. وبين تلك الأحياء التي تقع على طرفي النقيض اجتماعياً بما تعكس من بون شاسع بين القاهريين الفقراء والأغنياء هناك أحياء تسكنها الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، مثل المنيرة، الفجالة، الظاهر، العباسية، وبعض أجزاء من شبرا وروض الفرج، حيث يسكن بعض التجار وموظفي الحكومة وضباط الجيش<sup>11</sup>.

## المرض المزمن

لقد كان للنمو العمراني والزيادة السكانية في القاهرة منذ القرن التاسع عشر بعض الآثار السيئة، فقد تضاعف عدد سكان مصر بين عامي 1882 و 1986 سبع مرات (من 50400000 إلى 60700000) بينما تضاعف عدد سكان القاهرة في نفس الفترة 22 مرة (من 400000 إلى 9000000). وكانت نسبة سكان القاهرة إلى سكان مصر عام 1882 هي 5.7% فقفزت إلى 17.1% عام 1986<sup>12</sup>، وفي أقل من قرن أصبحت القاهرة ميجابوليس، تعاني من كل مشاكل التنمية في مجالات مثل السكن، والخدمات، والمواصلات، والتلوث، بشكل يماثل ما تعاني منه دول العالم الثالث.

<sup>10</sup> حمدان، القاهرة، 76 – 88.

<sup>11</sup> ف. مصيلحي، تطور العاصمة المصرية (القاهرة، 1988)؛ Reymond, Le Caire, chapter 16

<sup>12</sup> حمدان، القاهرة، 240-254

F. Shorter, Cairo's Leap Forward: People, Households, and Dwelling Space (Cairo, 1989).

## أرشيفات القاهرة

### الميراث الثقافى

تعكس أرشيفات القاهرة تاريخ المدينة الطويل، وتعتبر جزءاً لا ينفصل عن التطور المتروبولي للمدينة. فمصر تمتلك أحد أقدم الإدارات المركزية والهياكل البيروقراطية فى العالم، ومنذ أقدم العصور حتى العصر الحديث حفظت إدارات الدولة فى العاصمة الوثائق والسجلات.

فقد عثرت الحفائر الأثرية على عدد كبير من الوثائق البردية المصرية التى ترجع لمختلف عصورها، الفرعونى، والبطلمى، والرومانى البيزنطى، والإسلامى، كما عُثر فى القاهرة أيضاً على وثائق خاصة متعلقة بالتجارة والأعمال ترجع للعصور الوسطى وتعكس إهتمام الجماعات الخاصة بالإحتفاظ بأرشيفاتها، وقد استهل العثمانيون حكمهم لمصر بتوثيق ملكية الأراضى المملوكية والضرائب المتعلقة بها، لتكون بذلك أول مسح للأراضى يقومون به، كما احتفظت المحاكم الشرعية بسجلات تعود إلى القرن السادس عشر، وهو بداية الحكم العثمانى.

وبالرغم من هذا الميراث البيروقراطى عميق الجذور، والإهتمام الراسخ بالتوثيق والإحتفاظ بالأرشيفات، فإن الدولة وعاصمتها لم يكن لها أرشيف قبل 1829، عندما أنشأ محمد على الدفترخانة، وكانت الوثائق والسجلات قبل هذا التاريخ موكول بحفظها للإدارة أو الموظف أصحاب العلاقة بها، وكان بإمكان الموظف الإحتفاظ بها عند تقاعده أو تركه للعمل، وكان الاستثناء الوحيد يتمثل فى الوثائق المتعلقة بخزينة الدولة والإدارة المركزية والتى كانت تحفظ بشكل دائم فى ديوان الوالى، وتشمل وثائق ملكية الأراضى، والإلتزام، ورواتب الجند وموظفى الحكومة، والمراسلات المتبادلة مع القسطنطينية. بينما حفظت المحاكم الشرعية سجلاتها.

## نشأة أرشيفات القاهرة

لقد كان لنشأة الدولة الحديثة على يد محمد على وما استتبعها من اهتمام بالإدارة وإنشاء مؤسساتها، ما جعل من إنشاء الدفترخانة أمراً ضرورياً<sup>13</sup>، وقد لحق الدمار بديوان كتخدا بك فى القلعة إثر إندلاع حريق شب فيه فى يونيو 1820، وأتى على جانب عظيم من الوثائق والسجلات المركزية، مما دفع محمد على لإنشاء بناء مؤمّن يخصّص ليكون مستودعاً للأرشيف، فكان أن شيدت الدفترخانة فى موضع دار الضرب المملوكية الملاصقة لقلعة القاهرة، وكانت عبارة عن جناحين بنيا بالحجر بحوائط قوية وبرج مراقبة للحرس، واحتوت على 41 غرفة منيعة بارتفاع 5.25 متر، زيدت فيما بعد إلى 69 غرفة، نوافذها ضيقة، وبها أرفف خشبية.

وقد افتتحت فى مايو 1829، وكانت تتبعيتها لبيت المال حتى 1843، عندما أصبحت جزءاً من ديوان الوالى، ثم انتقلت تتبعيتها بعد ذلك بثلاث سنوات إلى نظارة المالية، وفى عام 1876 أصبحت أحد إدارات نظارة الداخلية ثم عادت لنظارة المالية عام 1905، وكان الأرشيف فى تبعية وزارة الثقافة لمدة عامين 1977 - 79 ثم أصبح أحد إدارات وزارة المالية، ومازال يلعب دور الأرشيف الجارى للوثائق المالية والقضائية. وقد نقلت منذ عام 1933 مجموعات من الوثائق التى ترجع إلى القرن التاسع عشر، وما قبله من أرشيف القاهرة، الذى عرف آنذاك بدار المحفوظات العمومية، إلى الأرشيف التاريخى الملكى الذى كان قد أنشئ حديثاً آنذاك.

وقد اتبع أسلوب تقليدى فى حفظ الوثائق والسجلات بالدفترخانة لمدة ستة عشر عاماً، منذ 1830 وحتى 1846 عندما أصدر الوالى لائحة لتنظيم الأرشيف، وكانت إدارات المنشأة قبل ذلك تحتفظ بوثائقها لمدة عامين ثم تنقل إلى غرف حصينة معدة لحفظها فى الأرشيف، وقد خصصت لكل إدارة غرفة أو أكثر تودع بها وثائقها دون فهرسة أو تصنيف، وقد كان نقص الخبرة الأرشيفية وراء هذا النظام التقليدى حيث إن الأرشيفيين الأول كانوا من كتبة

<sup>13</sup> كل معلومات الدفترخانة وتطور أرشيفات القاهرة معتمدة على دراستين بالعربية، غير منشورتين: س. أ. شفاعة، مائة وخمسون عاماً عمر الدفترخانة المصرية (1979)؛ إ. عمر، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1987).

الخزانة، ولم تكن هذه الطريقة فى تكديس الوثائق لتجعلها مناسبة للاستخدام، وكانت هناك حاجة لإدخال نظام حديث.

وقد أمر محمد على مسيو روزيه M. Rouser المدرس الفرنسى بمدرسة المحاسبة فى القاهرة عام 1844 بإعداد نظام مناسب لإعادة تنظيم الأرشيف؛ فتقدم باقتراح لإعادة التنظيم فى شكل لائحة قامت مجموعة من المستشارين بدراستها دراسة دقيقة، ثم أصدر الوالى مرسوماً للعمل بها، وقد وضعت هذه اللائحة أسس النظام الأرشيفى للدفترخانة.

واستمر أرشيف القاهرة فى العمل بالنظام الذى وضعه روزيه، مع بعض تعديلات غير مؤثرة أدخلت أعوام 1895، 1904، 1921، 1983 وتتعلق بمدة الحفظ فى جهة المنشأ وإضافة نوعيات جديدة من الوثائق للحفظ بشكل دائم أو مؤقت فى الأرشيف.

وطبعاً للائحة تحتفظ جهة المنشأ بالوثائق والسجلات من خمسة إلى خمسة عشر عاماً طبقاً لنوع الوثيقة، كما تعرفها تشريعات الأرشيفات الجارية، وهناك لجنة خاصة تضم فى عضويتها ممثلين عن الإدارات المختصة وممثلين لإدارة التزويد بالأرشيف، تجتمع بشكل دورى لتحديد الوثائق غير المهمة لإعدامها، وتلك التى لها أهمية تاريخية لنقلها إلى الأرشيف لحفظها.

وقد رتب الأرشيف بست طرق هى: إسم الشخص، الموقع الجغرافى، أبجدى، تاريخى، موضوعى، رقمى. فرتبت سجلات دافعى الضرائب فى الحضر، وملفات موظفى الدولة والمحالين للتقاعد، والتجنيد ترتيباً أبجدياً بالإسم الأول، بينما طبق نظام الترتيب الجغرافى على سجلات المبانى المدنية ووثائق ملكيات الأراضى فى الريف، وبالموقع فى مثل الحى والشارع فى المدينة، والمركز والقرية فى الريف، وذلك فى تسلسل أبجدى، فى حين استخدم الترتيب التاريخى فى الأحوال الشخصية مثل سجلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق، أما التصنيف الموضوعى فقد استخدم النوعيات العامة للوثائق ومحتويات المخازن. واستخدم النظام الرقمى مع كل أنواع الوثائق بحيث يوضع رقم الوثيقة ثم الرف ثم المخزن على التوالي.

وقد نظمت اللائحة عمليات التزويد والإتاحة وإجراءات السرية التي يجب على الأرشيفيين اتباعها، وقد أعطيت لأرشيف القاهرة فى التعديل الأخير عام 1953 السلطة على الأرشيفات الجارية فى كل مصالح الدولة، بما فى ذلك إجراءات التصنيف والفهرسة بما يمهّد السبيل لإيجاد نظام أرشيفى موحد.

ويتكون أرشيف القاهرة الآن من أربعة مبانٍ فى القلعة: دفترخانة محمد على بغرفها الـ 69 بالمبنى ذى الجناحين، ومبنى الضربخانة الذى لعب دور الملحق وبه 22 غرفة، وسراى العدل المتاخمة للضربخانة، وبها 44 غرفة، وما يعرف بالمبنى الجديد بأجنحته الخمس، والذى شُيّد عام 1937، وبه 46 غرفة، ومجموع ذلك 189 غرفة يضمها ما يعرف بدار المحفوظات العمومية التى تحتوى على وثائق منذ العصر العثمانى وحتى العصر الحديث، غير أن معظم الوثائق المتعلقة بالعصر العثمانى والقرن التاسع عشر نقلت فى الفترة ما بين عامى 1933 و 1995 بالتدريج إلى الأرشيف التاريخى الملكى الذى أنشأه الملك فؤاد عام 1933، والذى تغير إسمه سنة 1954 إلى الأرشيف التاريخى القومى<sup>14</sup>.

## الأرشيف التاريخى القومى

لقد أدرك الملك فؤاد أهمية تقديم صورة قومية للأسرة الحاكمة بإعادة كتابة تاريخ صانعى مصر الحديثة محمد على وإسماعيل، وشكلت لجنة خاصة لهذا الغرض من كبار الموظفين والباحثين سنة 1925، وكلف عدد من المؤرخين الأوروبيين بتأليف كتب عن منجزات أسرة محمد على، وقد ترتب على اهتمام الملك بالتاريخ ضرورة جمع وثائق عن مصر من الأرشيفات الأوروبية وكذلك إتاحة الوثائق المصرية، وحيث أن المؤرخين الأوروبيين الذين كفوا بهذا العمل لم يكن باستطاعتهم قراءة العربية أو التركية كان من اللازم ترجمة الوثائق التى يحتاجونها فى أبحاثهم إلى الفرنسية، فاستخدم القصر فريقاً من أكفأ المترجمين ونقلت الوثائق المصرية التى ترجع للقرن التاسع عشر من أرشيف القاهرة فى القلعة إلى الديوان الملكى فى قصر عابدين، وخصص مبنى خاص داخل حرم القصر لما أطلق عليه الأرشيف التاريخى الملكى سنة 1933 واحتوى الأرشيف الجديد على وثائق أوروبية وأمريكية

<sup>14</sup> كل المعلومات عن الأرشيف القومى بالقاهرة تعتمد على خبرة الكاتب الشخصية، وعلى تقرير ز. س. نجم، دار الوثائق المصرية فى ثلاثين عاماً 1954 - 1984، والمؤرخ المصرى، قسم التاريخ جامعة القاهرة، ج. 2 (1988)، 201 - 223.

مخطوطة تتعلق بمصر فى القرن التاسع عشر، تم جمعها من أرشيفات لندن، وباريس، وفيينا، وواشنطن، إلى جانب الوثائق المصرية العربية والتركية التى تغطى الفترة من الحملة الفرنسية وحتى عصر إسماعيل 1798 - 1879.

وقد كان إنشاء الأرشيف التاريخى الملكى فى قصر عابدين نقطة تحول فى تاريخ أرشيف القاهرة، فبالرغم من حقيقة أنه كان يلعب دور قسم للأبحاث التاريخية فى القصر الملكى فإنه قدم خدمات أرشيفية لا غنى عنها، لم تكن متاحة فى دار المحفوظات العمومية بالقلعة، فترجم عدد كبير من الوثائق التركية إلى العربية، وفى نفس هذه الفترة أجرى تصنيف موضوعى لتلك الوثائق، وجمعت الفرمانات التى أصدرها السلطان العثمانى إلى ولاية مصر منذ 1597 وحتى 1914 وترجمت وصنفت، كذلك تم إعداد فهرس بطاقي يغطى 153 موضوعاً فى ترتيب تاريخى وأبجدي إعتماًداً على المجموعات الأساسية للوثائق المصرية، وتمت إتاحتها، وقد انقسم الأرشيف التاريخى الملكى بعابدين حسب اللغات إلى أقسام ثلاثة رئيسية هي: الأوروبى والتركى والعربى، وكان الأرشيفيون أساساً من الأوروبيين والمترجمين أتراك وأوروبيين ومشرقيين، وقد اقتصر استخدام الأرشيف التاريخى الملكى على الباحثين الأوروبيين والمصريين بتصريح خاص.

وقد عانى الأرشيف التاريخى بعابدين أوقاتاً عصيبة مع مقدم النظام الجمهورى وإلغاء الملكية، وكان النظام الجديد مستاءً من كل ما هو ملكى بدءاً بالأرشيف، واحتاجوا للمبنى الذى يضم الأرشيف ليكون قصراً لقيادة البوليس الحربى، وتم الاستغناء عن الموظفين ونقلت الوثائق كيفما اتفق إلى مكان غير ملائم فى مبنى قصر عابدين حيث كومت فى غرف صغيرة عالية الرطوبة، وبقيت بها مهملة لسنوات أربع، وبالطبع كان للقوارض دورها الملموس.

وفى يونيو 1954 صدر قرار بإنشاء الأرشيف القومى ليجمع المواد الأرشيفية التاريخية ويحفظها بنظام ويتيحها للباحثين، ولم يطبق القرار حتى عام 1956 عندما أعيد فتح أرشيف عابدين تحت إسم الأرشيف القومى فى نفس المكان الكئيب، وكُلف خمسة موظفين فقط بتنفيذ هذا القرار، واحتاجوا لعامين لتنظيم جزء من هذه الفوضى ليستطيعوا أن يتيحوا جزءاً

من هذه الوثائق للباحثين، وأحياناً كان الباحث يُترك ليجت في أكوام الوثائق عما يحتاج إليه.

واستغرقت عملية إعادة الأرشيف التاريخي بعابدين لما كان عليه في العهد الملكي عشر سنوات من العمل الشاق الذي قام به عدد محدود من الموظفين قليلي الخبرة التقنية أو معدوميها، ووضع تصنيف جديد عام 1969، وقد ألغى التصنيف حسب اللغة التي أدخلها الأرشيفيون الملكييون وقسمت الوثائق في خمس نوعيات أساسية هي:

- أ. وثائق وسجلات إدارات الدولة السيادية.
- ب. وثائق إدارات الخدمات العامة.
- ج. وثائق إدارات الإنتاج والمؤسسات ذات الطبيعة الإقتصادية.
- د. وثائق الإدارة المحلية.
- هـ. وثائق المؤسسات الخاصة.

ولم يجر تصنيف فرعي أو حتى فهرسة على تلك الوثائق لإظهار محتويات كل نوعية منها، وتُصنّف الوثائق التي أنتجتها جهة ما تحت جهة أخرى، ولا يوجد تصنيف موضوعي أو تاريخي، وعلى الباحث أن ينفق وقتاً غير محدد للوصول إلى ما يحتاجه في دراسته.

وبمجرد أن تم هذا التنظيم غير الملائم، نقل الأرشيف القومي من عابدين إلى القلعة سنة 1969، ثم نقل مرة أخرى إلى المبنى الجديد في بولاق على ضفة النيل الشرقية سنة 1986، وقد أدت وسائل النقل غير المناسبة إلى إلحاق ضرر أكثر بمجموعات الوثائق، ففقدت بعض الوثائق الهامة أو وُضعت في غير مكانها، وجرت جهود محدودة وغير مؤثرة لترميم بعض الوثائق التالفة، إلا أن آلاف الوثائق بقيت على حالتها السيئة لم تُمس افتقاراً لوسائل الترميم الحديثة والخبرة الفنية.

وباستقرار الأرشيف القومي في المبنى الجديد ببولاق واتساع المساحة التخزينية في هذا المبنى إنضمت لمقتنياته كل المجموعات المتعلقة بالعصر العثماني وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بالقرن التاسع عشر، فنقلت تلك المجموعات من دار المحفوظات العمومية بالقلعة إلى الأرشيف القومي في بولاق عدا الوثائق المتعلقة بالأسرة مثل وثائق وسجلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق وسجلات التجنيد والملفات القضائية، والتي بقيت بحوزة دار

المحفوظات العمومية، بالإضافة لوثائق الضرائب والوثائق المالية، وتقوم دار المحفوظات حالياً بعملية الحفظ الدائم لوثائق وزارتي المالية والعدل، بينما تنتقل وثائق الهيئات الأخرى إلى الأرشيف القومي بعد أن يمضى عليها خمسة عشر عاماً في جهة المنشأ.

ويقبل الأرشيف القومي الوثائق بناء على قرار من لجنة خبراء تحدد القيمة التاريخية لتلك الوثائق، ولا يمكن إعدام أي وثيقة في جهة المنشأ إلا بإذن من الأرشيف القومي.

## وثائق القاهرة في الأرشيف القومي

يحتوي الأرشيف القومي على كل المصادر الأولية لدراسة تاريخ القاهرة منذ القرن السادس عشر وحتى خمسينات القرن العشرين، وتعتبر سجلات المحاكم الشرعية ووثائق الأوقاف هي المصادر الأساسية لدراسة القاهرة العثمانية، وتتضمن سجلات المحكمة الشرعية مختلف مظاهر التطور العمراني والإقتصادي والاجتماعي للقاهرة في العصر العثماني، فإلى جانب دور تلك المحاكم كمؤسسة قضائية، كانت تلعب أيضاً دور مكتب التسجيل، كما أن الإتفاقيات التجارية وتعيين مشايخ الطوائف وأسعار السلع، وقيمة العملة وسعر الصرف، وتقديرات الضرائب وعقود الزواج وتقسيم أنصبة الموارث والإجراءات المتعلقة بفيضان النيل ووثائق الوقف، كلها كان يجب أن تسجل في سجلات المحاكم الشرعية.

وتعتبر وثائق الوقف المصدر الأهم في دراسة التطور العمراني للقاهرة العثمانية، فقد احتوت وثائق الوقف على وصف كامل للمؤسسة موضوع الوقف بما في ذلك تفاصيل البناء وأجزائه وتكلفة البناء، والموقع، وأسماء المستفيدين، لذلك فإن تلك الوثائق تساعد الدارسين على تتبع التطور العمراني في القاهرة العثمانية، ودراسة طرز العمارة والخروج باستنتاجات حول الحياة المدنية والظروف الإجتماعية للقاهريين.

كما تقدم "سجلات محافظة مصر" معلومات عن القاهرة القرن التاسع عشر، فهي تحتوي علي سجلات عن إعادة التنظيم العمراني الذي قام به محمد علي وإسماعيل، وكبريات المشاريع العامة، والخدمات الطبية والاجتماعية، وطوائف الصناعات، والجاليات الأجنبية وأعمال الشرطة.

أما وثائق مجلس الوزراء فتغطي مختلف مظاهر تطور القاهرة منذ الاحتلال البريطاني سنة 1882 وحتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، وتتعلق في معظمها بإعادة تنظيم العمران، والأشغال العمومية، والخدمات العامة، والامتداد العمراني في ضواحي القاهرة.

كما توفر سجلات تعدادى 1846 و 1868 صورة عن التطور الديموجرافى للقاهرة، فهى تعطى معلومات مفصلة عن سكان القاهرة، وأسرها، وأعمارهم، ووظائفهم، ومساقط رؤوسهم ودياناتهم، بينما نجد أن التعداد الذى كان يتم كل عقد والذى بدأ منذ 1897 فى ظل الإحتلال البريطانى واستمر خلال القرن العشرين يفتقر إلى تلك التفصيلات عن سكان القاهرة.

## دراسة أرشيف القاهرة

إن دراسة أرشيف القاهرة لمن الأمور الشاقة بالفعل، فلم تعد فهارس مفصلة أو تصنيف للأرشيف بشكل عام، أو للوثائق المتعلقة بالتاريخ المتروبولى للقاهرة بشكل خاص، فاستخدام المادة الأرشيفية عن القاهرة يتطلب وقتاً غير محدود وصبراً وحظاً، وخدمة التصوير فقيرة، ومحددة بـ 50 لقطة لكل وثيقة. واستخدام الأرشيف يستلزم وجود تصريح يستغرق استخراجه ثلاثة أسابيع للباحث المصرى، ومن شهرين إلى ثلاثة للأجانب.

إن ضعف الخدمة فى أرشيف القاهرة موضوع معقد تسببت فيه عدة عوامل، فبدلاً من أن يكون هيئة مستقلة بذاتها، كان دائماً تابعاً لهيئة أخرى، يعامل معاملة قسم صغير، وكان تمويله وموظفوه دائماً دون المستوى المطلوب، فعدد الأرشيفيين المؤهلين والمدربين محدود، وكذلك أجورهم منخفضة، لذا فسرعان ما يتركون العمل بمجرد توفر فرصة عمل أفضل، إلى جانب ذلك فالمخازن حالتها سيئة، توفر الفرصة للرطوبة والقوارض لتوقع أبلغ الضرر بالمادة الأرشيفية، ونظام منع الحريق غير فعال. ويجب القيام بكثير من الجهد من أجل تحديث الأرشيف وخدماته.